المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3453)
ISSN : 3740-2791

موقف مجلس الوزراء الاتحادي الليبي من اتفاقية قاعدة ويلس الأمريكية عام 1954م (دراسة تاريخية – وثائقية)

د. عائشة الجروشي علي / كلية الآداب / قسم التاريخ /جامعة سرت

a.aljaroshi@su.edu.ly

الملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن موقف مجلس الوزراء الاتحادي الليبي من قضية القواعد الأجنبية، وما تركته من تأثيرات وتفاعلات على جميع الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية، ومدى تأثيرها في العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك من خلال اعتمادها على محاضر جلسات مجلس الوزراء وهي على درجة كبيرة من الأهمية، مما يساهم في الكشف عن موقف مجلس وزراء الحكومة الاتحادية من قضية القواعد والمعاهدات التي تحكمها في أدق تفاصيله، إضافة إلى وثائق وزارة الخارجية الأمريكية والتي أمدتني بالعديد من المراسلات والتقارير التي زودتني بمعلومات قيمة عن موقف الحكومة الأمريكية من الاتفاقية، ومدى مساهمتها في توفير دعم اقتصادي لليبيا خلال فترة حرجة من تاريخها.

الكلمات المفتاحية

موقف– مجلس الوزراء– الاتحادي الليبي– اتفاقية ويلس.

Abstract

This study aims to uncover the position of the Libyan Federal Council of Ministers regarding the issue of foreign military bases, and the effects and reactions it generated at the domestic, regional, and international levels. It also seeks to analyze the extent of its impact on the relations between Libya and the United States of America. The study relies primarily on the minutes of the Council of Ministers' meetings, which are of great importance in revealing the federal government's stance on the issue of bases and the treaties governing them in their finest details. In addition, it draws on documents from the U.S. Department of State, which provided numerous correspondences and reports that offered valuable insights into the American government's position on the agreement, and highlighted its role in providing economic support to Libya during a critical period .in its history

Keywords

Position, Council of Ministers, Libyan Federal Government, Foreign Bases, Wheelus Agreement.

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3453)
ISSN : 3740-2791

المقدمة

نتيجة للأزمات الداخلية التي عاشتها حكومة المنتصر، وحالات التوتر التي حدثت بين الحكومة والولاة، إذ عانت الحكومة الاتحادية كثيرا من هذه العراقيل، التي كان يضعها أمامها حكام ولايات برقة، وطرابلس، وفزان، وخاصة ولاية برقة التي كان يشغلها محمد الساقزلي، وعلى الرغم من محاولة الملك حل المشكلات بين الحكومة الاتحادية ووالي برقة، إلا أن هذا الاجراء كان خاطئا، أضاف إلى مشكلات الحكومة مع الولاة مشكلة جديدة بين الملك وحاشيته، ناهيك عن مشاكل الديوان الملكي مع الحكومة، نتيجة لتدخلات الديوان الملكي، وحاشية الملك خصوصا إبراهيم الشلحي في شؤون الحكومة، نتيجة لما يتمتع به من نفوذ، وحظوة مع الملك، بل إنه يعد الملك غير المتوج لليبيا، لتأثيره على الملك والحكومة الليبية، مما أثر سلبا على المفاوضات الليبية الأمريكية، نتيجة لانعكاس الأوضاع الداخلية على أداء حكومة المنتصر، وجعله يسارع بتقديم استقالته، وكانت السفارة الأمريكية تراقب هذه الأحداث عن كثب؛ نظرا لارتباطها بالمفاوضات الأمريكية – الليبية بشأن قاعدة ويلس، كما أن وزارة الخارجية الأمريكية لم يرق لها أداء حكومة المنتصر فيما يتعلق باتفاقية القاعدة، وهذا ما أكدته الخارجية الأمريكية بقولها " أن وزارة الخارجية لا تحبذ أن يفهم المنتصر، أنه لا غنى عنه من وجهة نظر الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن المنتصر هو أفضل شخصية مؤهلة لهذا المنصب، إلا أن وزارة الخارجية لم يرق لها أداءه فيما يتعلق باتفاقية القاعدة خلال السنة الماضية" لأن البلاد شهدت تصاعدا في الوعي الشعبي، والدعوات الوطنية المطالبة بالحد من التدخل الأجنبي، وهو ما دفع حكومة المنتصر إلى اتخاذ مواقف حذرة، ومحددة تجاه هذه القواعد، لذلك استأنف الأمريكيون مفاوضاتهم مع حكومة بن حليم في أبريل 1954م، من أجل إقرار اتفاقية القاعدة العسكرية.

مشكلة الدراسة: بالرغم من توقيع اتفاقية قاعدة ويلس في 9 سبتمبر 1954م، إلا أن الجانب الليبي كان مضطرا لقبولها بسبب ظرفه الاقتصادي، لأن الموارد الليبية كانت محدودة قبل اكتشاف النفط، وكان الاعتماد الأكبر على المساعدات الأجنبية لدعم الميزانية العامة، فقد كانت ليبيا بحاجة ماسة إلى مساعدات اقتصادية لمواجهة التحديات التنموية، وهنا تكمن المشكلة في كيفية التوفيق بين دعم الميزانية والحصول على المساعدات الاقتصادية المطلوبة، وبين عدم المساس بالسيادة الليبية وعدم انتهاكها.

وتكمن **أهمية هذه الدراسة** في كونها إضافة علمية تساهم في إبراز وتوضيح موقف مجلس الوزراء الاتحادي الليبي، من قضية المعاهدات والقواعد الأجنبية، ومدى تأثيرها في العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة، من خلال تسليط الضوء على السياقات التاريخية، التي أدت إلى توقيع الاتفاقية، وتحليل بنودها، وآثارها المختلفة على الدولة الليبية، مع استكشاف ردود الفعل المحلية، والإقليمية والدولية تجاهها، في حين تتمثل **أهداف الدراسة** في النقاط الآتية:

- إثراء المكتبة الليبية بأهم الدراسات التي تجسد أهمية ليبيا الاستراتيجية، بكون إنها أصبحت مرتكزا مهما من مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية، القائمة على سياسة الأحلاف والاحتواء، إبان الحرب الباردة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.
- اعتبار الاتفاقية الامريكية الليبية –التي تم التوقيع عليها في 9 سبتمبر 1954م– على إنها جزءا من الاستراتيجية الأمريكية في العالم، وليست منفصلة عنها.
- ترجمة وجهات نظر مجلس الوزراء الاتحادي الليبي، والتي تمثلت في جعل قضية القواعد استثمارات اقتصادية، قابلة للعروض والمساومات من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3453)
ISSN : 3740-2791

المساعدات المالية، للمساهمة في بناء اقتصاد الدولة الليبية الذي كان في بدايات تأسيسه.

أما إشكالية الدراسة: ما هو موقف مجلس الوزراء الليبي، من اتفاقية قاعدة ويلس عام 1954م؟

منهج الدراسة: سوف تعتمد الدراسة على المنهجين التاريخي والتحليلي، بهدف تتبع وتحليل مداولات، ومناقشات مجلس الوزراء الليبي لاتفاقية عام 1954م، والآلية التي اتبعها في التصديق على الاتفاقية، على الرغم من معارضة العديد من النواب لها بحكم أنها تتعارض مع الدستور، وتجرح استقلال البلاد وسيادته.

وتعتمد خطة البحث على تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: سياسة حكومة مصطفى بن حليم مع الولايات المتحدة بخصوص إقرار اتفاقية القاعدة.
- المبحث الثاني: دور هارد يكر المستشار المالي البريطاني للحكومة الليبية في إقناع بن حليم بقبول العرض الأمريكي.
- المبحث الثالث: مناقشات مجلس الوزراء الليبي للاتفاقية الأمريكية.

أولا: سياسة حكومة مصطفى بن حليم مع الولايات المتحدة بخصوص إقرار اتفاقية القاعدة

عندما كان مصطفى بن حليم وزيرا للمواصلات في حكومة الساقزلي، قررت الحكومة آنذاك تأليف لجنة للنظر في مشروع الاتفاقية الليبية الأمريكية، اقُترح بن حليم أن ينضم إلى اللجنة التي ستضم كل من المستر بت هارد ايكر pitt Hardacreالخبير المالي بوزارة المالية، والسيد آرثر دين مدير الوكالة الليبية العامة للتنمية والاستقرار، للاشتراك في أعمال اللجنة التحضيرية التي يُرجى أن تتقدم، وتنجز مهمتها قبل الخامس عشر من مارس 1954م، وأضاف بن حليم أن اللجنة حين تؤلف ستوجه طلبا إلى الولايات لتحديد ميعاد للاجتماع، ثم تُسرع في دراسة مهمتها، التي تنحصر في المسائل المالية والفنية، وتضع نتيجة لدراستها، جدولاً يحوي كل مطالب ليبيا من أمريكا، حيث قال " أن المهم في رأيه والذي يجب أن تصل الحكومة فيه إلى نتيجة، هي قيمة المساعدة المالية التي ستقدمها أمريكا لليبيا، وغير ذلك من المشاريع الإنشائية، وللوصول إلى هذا الغرض فمن الواجب تأليف لجنة لتدرس هذا الموضوع دراسة وافية. (محاضر مجلس الوزراء، اجتماع مارس 1954م).

بتولي بن حليم الوزارة في أبريل من عام 1954م، استأنفت اللجنة الليبية الأمريكية التباحث في طلبات الحكومة الليبية بخصوص المساعدة المالية، وفي اجتماع 15 أبريل 1954م، الذي عقده بن حليم في مدينة بنغازي، وبحضور كل من على العنيزي وزير المالية، ودعي إلي الاجتماع سليمان الجربي وكيل وزارة الخارجية، في حين تغيب عن الاجتماع السيد عبد السلام البوصيري وزير الخارجية؛ لأنه كان في طرابلس، (محاضر مجلس الوزراء، اجتماع أبريل 1954م)، وقد استفتح رئيس الوزراء بن حليم حديثه بأن ما يهم المجلس في موضوع الاتفاقية الليبية الأمريكية هو تكوين الوفد، وبحث الاتفاقية من الناحية المالية، وعبر عن وده بأن ينضم اثنان من الزملاء ليتوليا الموضوع، ووافق المجلس على أن يؤلف وفدا لمفاوضة مندوبي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، واستقر الأمر على وزير العدل السيد عبد الرحمن القلهود، والدكتور على العنيزي وزير المالية، ووكيل وزارة الخارجية على أن يترأس الوفد وزير الخارجية الدكتور عبد السلام البوصيري فور مباشرته لعمله، (محاضر مجلس الوزراء، 1954م)، وقد أوضح سمرز summersالقنصل الأمريكي في بنغازي "أنه يجب معالجة القضايا الرئيسة المطروحة في

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3453)
ISSN : 3740-2791

المفاوضات، وهي قضيتي المال والولاية، لكونهما أكثر القضايا مثار للخلاف بين الطرفين" وهنا قال: رئيس الوزراء، أنه كانت له فكرة خاصة في الناحية المالية، وقد ابداها في المجلس السابق، على الرغم من وجود وجهة نظر واحدة تقول بأن تكون المساعدة عشرة ملايين جنيه، والأخرى هي المطالبة بشيء معقول لا دخل للمبالغة فيه، واقترح أن لا تتعدى خمسة ملايين جنيه، حتى إذا ما رأى الوفد أن يتراجع فيها فلا تقل عن أربعة ملايين، وقال: عن الوفد الأمريكي، إنه بعد الاتصال بأعضائه لمس منهم أنهم لا يزالون يفكرون في المليون دولار، وقال: عندما يواجههم الوفد الليبي بطلب مبالغ فيها شيء من المبالغة، فأنه ويعني الوفد الليبي سيصل إلى الجزء الذي ترغبه أمريكا بعد المباحثة والمساومة، وقال: إنه لا ينبغي أن يحيد المفاوضون الليبيون عن المبلغ الذي يجب أن يقرره هذا المجلس، وحث بن حليم المجلس باتخاذ نوعا من الاحتياط ، ثم وجه سؤاله إلى الأعضاء عن المدى الذي سيكونون مستعدين بالتساهل فيه؟ وقال بوجوب الاتفاق على الجوهر والأساس، (محاضر مجلس الوزراء، اجتماع 15 أبريل 1954م)، وعندها طلب سمرز summers من الحكومة الليبية أن يجرى التفاوض معها، بأقرب وقت حتى يتم ترجمة هذه المساعدات إلى الناحية العملية، مقترحا تشكيل لجنة يتألف أعضاؤها من الحكومتين لدراسة المشاريع الاقتصادية المقترحة، كما لفت نظر الحكومة الليبية إلى أن أية مساعدة خارجية تقدمها الحكومة الأمريكية إلى ليبيا تخضع لموافقة الكونغرس الأمريكي، وأشار إلى أن العرض الذي قدمته حكومته سيوفر الامكانية للشروع في تحسين الاقتصاد الليبي، مذكرا بالمساعدات الأخرى التي قدمتها الحكومة الأمريكية في السابق بما في ذلك مبلغ مليون دولار منحته الحكومة الأمريكية لليبيا في يونيو 1954م، وثمانية آلاف ومائتي طن من الحبوب في سنة 1953م، والمساعدة الفنية التي تقدر بمليون ونصف المليون تقريبا عن طريق برنامج الأمم المتحدة، (القيسى،2003م، ص201).

سياسة العروض والمساومات:

فتح العنيزي وعبد الرحمن قلهود مسألة المساعدات الاقتصادية، وقال العنيزي أنه "يجب أن تكون المعاهدة مقبولة لدى البرلمان الليبي، والشعب الليبي، الذي يتوقع مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة مقابل جعل القواعد متاحة، وأضاف أن الموقف السياسي لليبيا من توقيع اتفاقية مع الغرب صعب للغاية، خاصة في ظل إعلان عبد الناصر أن الدول العربية المتحالفة مع دول الناتو تعمل ضد مصالح مصر والجامعة العربية (the Consul at Benghazi Summers to the Department of State, April 16, 1954) ، لذلك من المهم في نظره أن تتمكن ليبيا من الحصول على مساعدات اقتصادية كافية، لمكافحة الهجمات المتوقعة من مصر، والتي قد تكون أقوى من تلك التي تستهدف المعاهدة البريطانية الليبية وقد رد سمرز على ذلك بقوله: " أن الولايات المتحدة كانت دائما متعاطفة مع احتياجات ليبيا، ورعت استقلالها وعملت بنشاط من خلال الأمم المتحدة، ومباشرة من خلال النقطة الرابعة، وبطرق أخرى لإظهار اهتمامنا بشكل ملموس بالتنمية الاقتصادية، وأضاف سمرز إنه لا ينبغي المقارنة مع المعاهدة البريطانية؛ لأنها ليست ذات صلة باتفاقية القاعدة، وبعد نقاش طويل اقترح العنيزي مبلغ سبعة ملايين جنيه سنويا(the Consul at Benghazi Summers to the Department of State, April 16,1954 وبرر ذلك بأنه متفق مع المطالبين بعشرة ملايين، ولكن يود لو يعطى للوفد الذي كلف بالمفاوضة تسهيلات مهمة نوعا ما، وقال: بأنه " لا يعتقد من باب اللياقة في شيء أن يواجه الأمريكيين بقرار العشرة ملايين من أول جلسة، وإذا

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3453)
ISSN : 3740-2791

حان الوقت لإبلاغهم بهذا القرار فلا يرى مانعا، وعلق بن حليم على ذلك بقوله إنه يوافق وزير المالية، إلا في النقطة القائلة ببحث الموضوع بدون أن يأخذ الوفد بوجهة نظر الليبيين الخاصة بالناحية المالية، وقال ينبغي أن يفهم الأمريكيون المقدار الذي نطالب به، فهم يريدون أن يسمعوا من الليبيين هذا، وأضاف إنهم لا يفكرون إلا في مبدأ عرضهم، وهو المليون دولار، وقال: إنه ينتظر أن تكون الصدمة قوية على الأمريكيين، لو واجهناهم بمطالبة من هذا القبيل، على أن تكون الكلمة الأخيرة في هذا الشأن للمجلس، (محاضر مجلس الوزراء، اجتماع 15أبريل 1954م)، وهنا أندهش فيلارد Villard وقال: أن مبلغ سبعة ملايين دولار هو بلا شك قد تم عرضه لأغراض المساومة، وأن الدبلوماسيين الأمريكيون شعروا جميعا أن الحد الأدنى المطلق الذي كان يتوقعه الليبيون هو عشرة ملايين دولار سنويا، ورد عليه وزير الدفاع خليل القلال قائلاً: "أن ما أبدته حكومة الولايات المتحدة، من عدم استعدادها لقبول المطلب المالي، الذي تقدم به الجانب الليبي يعد صدمة قوية جدا، ومخيبة لآمال المجلس وتمس بشعور الحكومة، وبالرغم من أن المصلحة الوطنية وموقف الحكومة الوطني، يدعو إلى الرفض التام إلا أنه لا يرى مانعا من اجراء محاولة أخرى، ولذلك فهو يرى أن رأي حضرة الرئيس هو في محله، فالاتصال المباشر بواشنطن بغية اسماع صوت البلاد هو شيء مرغوب فيه"، وأضاف قائلا: "بأنه ينبغي العمل على موازنة المبالغ الخاصة بالمشاريع، بالمبلغ الذي يقدر بهذا الخصوص". (محاضر مجلس الوزراء، اجتماع أبريل 1954م).

ثم انتقل السيد مصطفى بن حليم رئيس الوزراء إلى الكلام الذي دار بينه وبين المستر فيلارد Villard حول الاتفاقية بصورة عامة، فقال: "أن المستر فيلارد villard ينوي السفر إلى أمريكا لكي يطلع الحكومة الأمريكية في واشنطن على صورة من الاتفاقية، حتى تعرف المقابل الذي تتلقاه من الليبيين"، وباختصار قال: "المستر فيلارد أن الوقت الذي استغرقته المفاوضات طويل، فرد بن حليم بقوله: إنه هو وزملاؤه يرغبون في إنهاء الاتفاقية، غير أنه بين للوزير الأمريكي المفوض، بأن هناك نقطة أو نقطتين في الاتفاقية لا يمكن التساهل فيهما، وهما الناحية المالية والقضائية". (محاضر مجلس الوزراء، اجتماع 15 أبريل 1954م).

وعلق فيلارد villard على كلام رئيس الوزراء بشأن الناحية القضائية، بقوله:" أن واشنطن قالت كلمتها الأخيرة، فرد بن حليم أن بنغازي هي الأخرى قالت كلمتها"، وقال بن حليم للمستر فيلارد" بأن البلاد اليوم على استعداد كامل من ناحية القوانين التي تطبقها، ومن ناحية مستواها، وختم بن حليم كلامه للمستر فيلارد بأنه على واشنطن أن تتحرك، وهو سيكون على استعداد حينئذ بإنهاء الاتفاقية في مجلس الوزراء"، وعلق فيلارد على ذلك بقوله: أ"ن الأمريكيين سيستمرون على الاتفاقية القديمة في حالة رفض ليبيا الاتفاق معهم على اتفاقية جديدة، تحل محل الأولى"، فكان رد بن حليم "أن عملا كهذا غير قانوني، ومهما يكن الأمر، فأن الحال لم يصل إلى هذا الحد بعد، وكرر الوزير الأمريكي المفوض ما قاله بشأن إعادة النظر في الطلب المالي، وكان الرد عليه أن هذا لا يجوز، ولكن لا ضرر من عرض الأمر على مجلس الوزراء ليقول كلمته في هذا الخصوص"، (محاضر مجلس الوزراء، اجتماع 15 أبريل 1954م)، ورد العنيزي على ذلك بقوله: "إن الليبيين يعدون قواعد الاحتلال الأمريكي، بمثابة التزام على الحكومة الأمريكية بدفع التعويضات، وأنه سيتشاور مع مجلس الوزراء فيما يتعلق بالوضع المالي"، وهنا أوضح بن حليم "بأنه قد طرأت له فكرة جديدة وهو أنه عند جس النبض مع مدير الشؤون الافريقية الأمريكية، اتضح أن عقلية الأمريكيين بعيدة جدا عن الفكرة التي سيعرضها

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3453)
ISSN : 3740-2791

الوفد الليبي"، ولهذا رأى أن يعرض الاقتراح على المجلس، والفكرة يمكن أن تناقش، وقال: إنه يعتقد أن يوجه المجلس الأسئلة إلى السيد سليمان الجربي وكيل الخارجية، وأضاف قوله: "إن المبلغ الذي اقترحه على المجلس هو مبالغ فيه، وهنا أوضح وكيل الخارجية للمجلس أنه يرى هذا الفارق هو الآخر أيضا"، وقال "بأن المطالبة بالمبلغ المحدد في القرار الأول سيؤدي حتما إلى قطع المفاوضات". (محاضر مجلس الوزراء، اجتماع 15 أبريل 1954م).

وعلق وزير الاقتصاد السيد مصطفى السراج قائلاً: "إنه في الوقت الذي يوافق فيه على الاتصال المباشر بواشنطن، فأنه بذلك يشارك رأي جميع حضرات الوزراء، إلا إنه أبدى تخوفه من أن تشدد الجانب الأمريكي، يعود إلى أن الأمريكيين يعتقدون بأن الاتفاقية المؤقتة ستكون سارية المفعول، حتى عند لا يتفق الجانب الليبي معهم على غيرها، ثم تساءل عما إذا رفض الجانب الليبي الاتصال بهم من الناحية القانونية تزول الاتفاقية المؤقتة، ويتحملون كل النتائج"؟ وقال:" إذا ما كانت الناحية القانونية والسياسية تبيح للحكومة اتخاذ هذا الموقف، فأنه يرى أن مصلحة البلاد تقتضي سلوكه، وقال ينبغي أن نستشير رجال القانون في هذا الخصوص، ثم أردف قائلا: بإن الأمريكيين لا يريدون قاعدة، ثم يطالبون بإنشاء أخرى، فإذا ما كانوا يريدون القاعدة فأن الحكومة الليبية تتفاوض معهم على هذا الأساس"، وقال: "بأنه يأمل في أن يرجع الوفد الذي يقوم بمفاوضة المسؤولين في واشنطن من مهمته وأعماله مكللة بالنجاح". (محاضر مجلس الوزراء 10 يونيو 1954م).

وعندها أدرك فيلارد مدى الاختلاف في وجهات النظر بين الجانبين الليبي والامريكي، فيما يتعلق بالقيمة الاستراتيجية لقاعدة هويلس، فالليبيين ينظرون إليها كمشروع تجاري ذا مردود اقتصادي بالنسبة لبلادهم، بينما ينظر الامريكيون إليها على إنها مشاركة ليبية في الدفاع الجماعي عن العالم الحر ضد الشيوعية، ومع ذلك لم يكن من السهل على الخارجية الأمريكية أن تتفهم وجهة النظر الليبية بكونها مساومة سياسية للمحافظة على المصالح الليبية، وإنما فسرتها على أنها مساومة تجارية للحصول على أرباح إضافية.

دور هارد ايكر المستشار المالي البريطاني للحكومة الليبية في إقناع بن حليم بقبول العرض الأمريكي:

في 2 يونيو 1954م تلقى فيلارد اتصالا من هارد ايكر المستشار البريطاني، والخبير المالي والاقتصادي للحكومة الليبية، عقب اجتماع الوفد الليبي في 31 مايو لمناقشة عرض بقيمة 2 مليون دولار، وقال: له أن الليبيون كانوا في حالة صدمة بسبب الرقم المنخفض، ويميلون إلى رفض العرض بشكل مباشر، ولكنني استطعت إقناع رئيس الوزراء بالقبول وأشار إلى رغبة بن حليم في إبرام الاتفاق قبل أن تنخفض المتطلبات العسكرية الأمريكية بشكل أكبر، وقال هاردايكر: إنه لأسباب سياسية لا يستطيع بن حليم في الواقع قبول العرض أو رفضه، ولكن يمكن تحديد ذلك في جلسة سرية للبرلمان، والحصول على التفويض، والسعي للحصول على رقم أعلى من خلال زيارة واشنطن، والإبلاغ عن النتائج في الجلسة البرلمانية الثانية، واستطاع هاردايكر أن يقنع بن حليم بإمكانية إقناع البرلمان بضرورة قبول الاقتراح الأمريكي، وكانت الخطوة الأولى هي الدعوة لاجتماع خاص لمجلس الوزراء، ومناقشة الأمور مع الملك، وهنا شعر فيلارد أن بن حليم سيقترح رحلة إلى واشنطن إذا كان من الممكن أن تتلاءم مع الزيارة المتوقعة لأنقرة هذا الشهر، وأنه قد يستغل المناسبة لتنفيذ خطته الأصلية للمساومة على الاختصاص القضائي مقابل التعويض، (the Consul at Benghazi Summers to the Department of State, June 2,1954)، حيث اقترحت حكومة

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3453)
ISSN : 3740-2791

بن حليم حلولا لنقطتي الخلاف الرئيستين مبلغ إيجار القاعدة، ومسألة الاختصاص القضائي، وكان الأمريكيون يميلون إلى الربط بين الأثنين، معتقدين أنهم إذا وجدوا السعر المناسب فأن الليبيين سيتنازلون عنه، واقترح بن حليم معالجة موضوع الاختصاص، (Gretchen Heefner)، وهكذا فهم فيلارد أن الليبيون حريصين على رؤية ومعرفة الوضع القانوني للولايات المتحدة، حيث كان من الواضح أن الاستمرار غير مرض على أساس الاتفاق المؤقت، ولذلك أعربوا عن أملهم في أن تبذل الولايات المتحدة جهدا، للاقتراب من وجهة نظرهم وطلبوا نقل الطلب الليبي إلى واشنطن. (the Consul at Benghazi Summers to the Department of State, June 2,1954.

وهذا ما أوضحه بن حليم للوزير المفوض فيلارد، إلا أن هذا الأخير كان يعتقد أن زيارة الوفد الليبي إلى واشنطن يمكن اعتبارها مضيعة للوقت والمال، ما دامت الحكومة الأمريكية لا توافق على زيادة المساعدات، وكان هاردايكر يتحدث بغرابة عن العنيزي الذي كان يصر على طلب سبعة ملايين دولار مقابل تأجير قاعدة هويلس. (the Consul at Benghazi Summers to the Department of State, June 2,1954.

وهكذا أصبحت زيارة الوفد الليبي إلى واشنطن، وكان على فيلاد أن يتعامل مع هذه المستجدات لعله يسهم في نجاح المفاوضات، وتوقع أن تصر حكومة بن حليم على أعلى سعر ممكن في مقابل التوقيع على الاتفاقية، حتى لو استدعى الأمر المطالبة بدعم مالي لإنشاء بعض المشاريع الاقتصادية المحددة، بدلا من زيادة النقد أكثر من مليوني دولار، وأشار إلى أن الليبيين سيستعملون ورقة الصلاحيات، كأولوية قصوى في مفاوضاتهم بما يوحي بأن الأمر أصبح في عداد القرصنة والخيانة وعدم الثقة، وأن هدف الليبيين هو الانتهاء من المفاوضات في واشنطن، وأضاف أنهم سيتبعون الأسلوب نفسه، الذي اتبعوه في مفاوضاتهم مع بريطانيا، وهو المطالبة بأموال أكثر. (الحسناوي، 2012م، 124).

وهكذا يبدو أن المفاوضات مع الحكومة الأمريكية تعثرت أمام عقبتين اثنين وهما:

- قيمة إيجار قاعدة ويلس.
- مدى خضوع أفراد القوات الأمريكية للقوانين الليبية.

لقد كانت الولايات المتحدة تصر على ألا يخضع أفراد قواتها، لأي قانون ليبي إسوة بوضعهم في القواعد الأمريكية في دول أخرى، مثل اسبانيا والفلبين وألمانيا الغربية، أما قيمة الإيجار فقد أصرت الولايات المتحدة على دفع إيجار اسمي مقداره مليون دولار فقط في السنة، لذلك اقترح هارد ايكر على الوفد الليبي المفاوض أن يطبق نفس النصوص المطبقة في معاهدة الصداقة والتحالف بين ليبيا وبريطانيا، وعقب بن حليم على ذلك بقوله: " أما بالنسبة لخضوع أفراد القوات الأمريكية للقوانين الليبية، فإنني لا أستطيع أن أعرض على أمريكا أكثر مما ورد في معاهدة الصدقة والتحالف مع بريطانيا، (مصطفي بن حليم، 1992م، ص 185)، أما ما يخص مقدار الإيجار فقد طلبت حكومة بن حليم إيجارا سنويا مقداره سبعة ملايين دولار. (بن حليم، 1992م، ص 182).

ثالثا: مناقشات مجلس الوزراء الليبي للاتفاقية الأمريكية:

لم يكن العامل الاقتصادي وحده سببا في مسألة إقرار وجود القواعد العسكرية الأمريكية، وإنما كانت هناك عوامل سياسية ضاغطة، كانت تحرج الموقف الليبي إلى حد ما، ولاسيما أن الرأي العام كان يرى أن الولايات المتحدة لم توفر مساعدات سخية، كما وفرتها لقاء استخدام قواعدها في إسبانيا والبرتغال،

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3453)
ISSN : 3740-2791

كما إنها لا تقارن بالمساعدات البريطانية، إذ تعهدت بريطانيا بالدفاع عن ليبيا مع مساعدات مالية كبيرة، (القيسي، 2003م،188)، لذلك فأن كل هذه الأمور دفعت بن حليم إلى توقيع الاتفاقية العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية. (القيسي،2003م،189).

وقد أشار بن حليم إلى ذلك حين قال: " لاشك أن الأمريكيين محتاجون إلى قواعد، إلا إنهم يقولون أن حاجتهم في تناقص مستمر، وهذه حقيقة ملموسة لأن اتفاقهم مع أسبانيا واليونان والباكستان، وهذا هو الأمر الذي جعل موقع ليبيا في المرتبة الثانية من الأهمية الاستراتيجية، وهو أيضا يؤكد لنا أن حاجتهم غير ملحة، (محاضر مجلس الوزراء اجتماع 15 أبريل 1954م)، ومن خلال ذلك نستطيع القول أن الولايات المتحدة لم توفر مساعدات سخية، كما وفرتها لإسبانيا والبرتغال نظير استخدام قواعدها هناك، وهذا هو السبب الذي جعل الحكومة الليبية تصر على ضمان تعهدات مالية أكبر من الحكومة الأمريكية، لقاء استخدام قاعدة ويلس، لأن المبلغ الذي تطلبه ليبيا قليل إذا ما قورن بالفوائد التي ستجنيها الولايات المتحدة .

وهكذا تم توقيع الاتفاقية الأمريكية الليبية رسميا في 9 سبتمبر 1954م، وكانت معدلة عن اتفاقية 1951م، والتي لم يجيزها البرلمان، بإضافة مواد جديدة فأصبحت الاتفاقية الجديدة مكونة من مقدمة وثلاثين مادة، مقابل مقدمة وثمان وعشرون مادة كانت تتألف منها الاتفاقية القديمة، فعدلت المادة السابعة والعشرون الخاصة بتدابير منع إساءة استعمال الامتيازات الممنوحة للقوات الأمريكية، والمادة السادسة والعشرون الخاصة باستعمال العملة، وأضيفت المادة التاسعة والعشرون الخاصة بكيفية فض الخلافات الناشئة عن تفسير الاتفاقية، وأدمج نص المادتين الرابعة عشرة والتاسعة عشرة من اتفاقية 1951م لتصبح المادة الرابعة عشرة من الاتفاقية الجديدة. (سامي حكيم، 1964م، ص84).

وبموجب المادة الأولى من الاتفاقية العسكرية في سبتمبر 1954م، منحت ليبيا، الإذن لحكومة الولايات المتحدة بأن تشغل وتستعمل أراضي محددة من برقة وطرابلس لأغراض عسكرية، كانت تستخدمها القوات الأمريكية سابقا، أو أية مناطق أخرى يمكن الاتفاق عليها بين الحكومتين من وقت لأخر، وتسمى هذه المناطق " بالمناطق المتفق عليها" (القيسي، 2003م، ص 190)، ونستنتج من ذلك أن توقيع الاتفاقية وإن حقق مكاسب سياسية واقتصادية لحكومة بن حليم، فإنها من جانب آخر فرضت هيمنة عسكرية على الأراضي الليبية، وأباحت الاتفاقية للحكومة الأمريكية الاستحواذ على جميع الأراضي الليبية، واستخدامها للأغراض العسكرية، ووفقا لذلك فأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، غير ملزمة بتعويض الحكومة الليبية، أو أي مواطن ليبي عن أراضيهم بما فيها من مباني أو منشأت. (Draft Agreement prepared in the Department of state، October19, 1951 p1350.)

أما المادة الثالثة من الاتفاقية، فقد نصت على إنه يجوز للولايات المتحدة الأمريكية أن تمارس المراقبة على الطائرات، والسفن، والمركبات، والسماح لها بالدخول والخروج إلى المناطق المتفق عليها أو أثناء بقائها فيها، بحجة تأمين سلامتها وصيانة ممتلكاتها، وبذلك ضمنت لنفسها السيطرة على المياه الإقليمية. (Draft Agreement prepared in the Department of state، October 19, 1951,p1349).

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3453)
ISSN : 3740-2791

ومنحت المادة الثامنة القوات الأمريكية، حرية التنقل في المناطق المتفق عليها من الأراضي الليبية برا وبحرا وجوا، وكذلك حرية التنقل في المناطق الأخرى من ليبيا بما في ذلك المياه الإقليمية، لتنفيذ غايات هذه الاتفاقية، وبذلك ضمنت الولايات المتحدة لنفسها السيطرة على المياه الإقليمية، (القيسي، 2003، ص190)، وهنا اقترح بن حليم أن يقال " أما السفن الأمريكية القادمة إلى ليبيا لغير أغراض الاتفاقية فستعامل معاملة السفن الأجنبية الأخرى، وقال إن القصد من ذلك هو التفريق بين أنواع السفن، فإذا كانت قادمة بناء على الاتفاقية لتنفيذ أغراضها فأن السلطات الليبية تعفوها من دفع الرسوم، وإذا كان قدومها لخلاف ذلك فأنها تدفع الرسوم كأي سفينة أجنبية أخرى". (محاضر مجلس الوزراء،1954م).

كما أعطت المادة الرابعة عشر الإذن للولايات المتحدة الأمريكية بالعبث بجميع الأراضي الليبية، بحجة المسوحات الهندسية للأراضي، وهذ أعطى للحكومة الأمريكية الاطلاع على موارد البلد الطبيعية، وثرواته الاقتصادية محكمة. Draft Agreement prepared in the Department of state , October19, 1951, p1351.)

في حين جاءت المادة السادسة عشرة على آلية دخول قوات الولايات المتحدة وخروجها إلى ليبيا، فأجازت للولايات المتحدة أن تحضر إلى ليبيا أعضاء من قوات الولايات المتحدة لأجل تنفيذ أغراض الاتفاقية (مجيد خدوري، 1966م، ص 471)كما نصت المادة الثالثة من هذه المادة على أن تعفي حكومة المملكة الليبية المتحدة أعضاء قوات الولايات المتحدة، من أي قانون ينص على تسجيل الأجانب ومراقبتهم، وهنا ناقش البرلمان هذه المادة وأشار وكيل الخارجية السيد سليمان الجربي، "إلى أن هناك فرقا بين هذه المادة، والمادة المقابلة لها بالاتفاقية الإنجليزية"، والتي تنص على السماح لحكومة المملكة المتحدة بإحضار القوات البريطانية إلى ليبيا، على أن لا تطبق مقتضيات الجوازات والتأشيرات على أعضاء القوات البريطانية العسكرية ولكن تزودهم حكومة المملكة المتحدة ببطاقات مناسبة لتحقيق الشخصية، وتقدم نماذج من هذه البطاقات إلى حكومة ليبيا(مجيد خدوري، 1966م، ص 445)

وهنا أوضح الجربي إن المجلس السابق حين بحث هذه المادة أقر بأنه ليس من المهم أن يكون بالجيش الأمريكي أجانب، ما داموا خاضعين للقانون الأمريكي الحربي، وقد اقترح الأمريكان بأن يزودوا الحكومة الليبية بأسمائهم لتقرير قبول دخولهم إلى ليبيا، لتنفيذ أغراض الاتفاقية، وعليه فقد ناقش المجلس هذه المادة، وتمسك بضرورة أن يتقدم الأمريكان كشف يحتوي على أسماء هؤلاء الأجانب إلى الحكومة الليبية، التي يحق لها أن تصرح لمن ترغب فيه بالإقامة في ليبيا، ورفض من لا ترغب في إقامته. (محاضر مجلس الوزراء، أبريل 1954م).

كما ناقش المجلس المادة السابعة عشرة، والتي أجازت للولايات المتحدة إنشاء وكالات في المناطق المتفق عليها، بما في ذلك المنظمات مثل المتاجر، والمطاعم، والنوادي الاجتماعية، استعمالا مقصورا على أعضاء قوات الولايات المتحدة، ومواطني الولايات المتحدة، (Draft Agreement prepared in the Department of state , October19, 1951, p1351)، وهنا أشار وكيل الخارجية أن هذه المادة خاصة بمن يسافرون، ويدخلون من وإلى ليبيا، والذي يخشى من جراء ذلك هو تهريب الممنوعات أو إدخال المحرمات، ولذلك كان من رأيه أن يطالب الأمريكان بإيجاد مركز للمهاجرة بقرب المطار، ومركز للبوليس بحيث يمكن أن يراقب الداخل والخارج فوافق المجلس على ذلك. (محاضر مجلس الوزراء،اجتماع أبريل، 1954م).

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3453)
ISSN : 3740-2791

أما بخصوص السلطات القضائية التي كانت محل خلاف طوال تلك الفترة، فقد وردت ضمن المادة عشرين، وبصورة مماثلة لما جاء في المادة الثانية والثلاثين من الاتفاقية العسكرية البريطانية الليبية، إذ لا يحق للقضاء الليبي التحقيق في الجرائم التي يرتكبها أعضاء القوات الأمريكية في ليبيا، وإنما تطبق في حقهم القوانين الأمريكية ذات الاختصاص الجنائي، والتأديبي ويحق للسلطات الليبية التنازل عن حقها في الأحوال التي ترى فيها سلطات الولايات المتحدة الأمريكية، أن لذلك التنازل أهمية خاصة، أو عندما يكون بالإمكان تطبيق عقوبة مناسبة باتخاذ الإجراءات التأديبية دون اللجوء إلى محكمة،(Draft Agreement prepared in the Department of state , October19, 1951, p1353.، وذلك إن دل على شيء فإنما يدل على قوة التدخل الأمريكي في حرمان القضاء الليبي، من ممارسة دوره لحماية أمن البلاد وسلامتها وفق القوانين الليبية، وبعد عدة مداولات بين الحكومة الأمريكية، والجانب الليبي بخصوص المادة عشرون من الاتفاقية، توصلت الحكومتان إلى التفاهم التالي:

أ- تصرح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بأنها راضية رضاءً تاما على التعاون والتفاهم، اللذين أبدتهما السلطات الليبية نحو سلطات الولايات المتحدة العسكرية بليبيا.

ب- تصرح حكومة المملكة الليبية، بأنها راضية رضاءً تاما على الطريقة التي مارست بها سلطات الولايات المتحدة العسكرية السلطات التأديبية، والاختصاص الجنائي على أعضاء قوات الولايات المتحدة.

ج- تعترف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بمصلحة حكومة المملكة الليبية المتحدة في ممارسة الاختصاص المحتفظ لها، في الحالات التي لها أهمية خاصة للمملكة الليبية المتحدة.

د- تعترف الحكومتان بأنه من مصلحتهما المشتركة. (مذكرة تفاهم بشأن المادة العشرون من اتفاقية 1954م، فبراير 1954م).

أما بخصوص الفقرة الأولى من المادة (26) وبعد مناقشة مجلس الوزراء لهذه المادة، فقد سال وزير المعارف إبراهيم بن شعبان عن النص المقابل له في المعاهدة الإنجليزية وطلب تلاوته، فأجابه وكيل وزارة الخارجية سليمان الجربي بقوله: إن الفقرة هذه في المعاهدة الأمريكية هي أضيق من أختها الإنجليزية، وهنا تسأل بن حليم عن كون النص هكذا " بسبب قوات الولايات المتحدة" فأجابه وكيل الخارجية أن القادم إلى البلاد في هذه الحالة لأجل الفسحة، وليس لغرض الاتفاقية أو تنفيذها، وقال على افتراض أن هناك أحد الأفراد التابعين للقوات الأمريكية قدم إلى البلاد في إجازة، وارتكب شيئا فلماذا لا يدفع الأمريكيون التعويض عما ارتكبه؟ (محاضر مجلس الوزراء، 1954م).

فأجابه رئيس الوزراء مصطفى بن حليم أنه قد يحدث ضرر من جراء القادم إلى البلاد، والأمريكيون مسؤولون عنه وقال: "بأنه لا يعتبر أن هناك اختلاف بين القادم الجديد في إجازة، وبين ذلك الذي جيء به بغية تنفيذ الاتفاقية، بل أن الجديد قادم إلى البلد بالنظر إلى أن هناك اتفاقية قائمة، والأمريكيون مسؤولون عن التعويض لما يقوم به هذا القادم الجديد على السواء "واقترح بن حليم أن يشمل النص على أن كل ضرر يحدثه، أي فرد من قوات الولايات المتحدة سواء كان مقيما، أو قادما في إجازة من الخارج، فأن مسؤولية التعويض عنه تقع على عاتق السلطات الأمريكية. (محاضر مجلس الوزراء، 1954م).

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3453)
ISSN : 3740-2791

كما ناقش مجلس الوزراء في 7/4/ 1954م الناحية المالية في الاتفاقية الأمريكية، (المادة 27)، وهنا افتتح بن حليم الحديث، وسأل المجلس عن رأيه في المبلغ الذي تتقدم الحكومة الليبية لطلبه من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا اقترح وزير الدفاع خليل القلال بأن تطالب الحكومة الليبية بمبلغ 10 ملايين جنيه في السنة، بحجة أن الحكومة لن تستطيع مواجهة البرلمان بمبلغ دون هذا، وهنا قال إبراهيم بن شعبان وزير المعارف أنه هو الآخر يقترح المطالبة بعشرة ملايين جنيه، بحجة أن الاتفاق مع أمريكا قد يجر دمارا خطيرا على ليبيا، وأضاف إذا رفض الجانب الأمريكي هذا المبلغ فعلى الحكومة أن تطالبهم بمغادرة البلاد، والجلاء عن قواعدها، وقد أيد وزير العدل عبد الرحمن القلهود المطالبة بمبلغ 10 ملايين جنيه، وأثنى وزير المالية علي العنيزي على ذلك.

وفي الختام وافق الجميع على أن يتقدم الجانب الليبي إلى الجانب الأمريكي بالمطالبة بمبلغ 10 ملايين جنيه في العام بموجب الاتفاقية بين ليبيا وأمريكا. (محاضر مجلس الوزراء، 1954م).

وكان أمد الاتفاقية قد أعطى فرصة كبيرة للحكومة الأمريكية، لرعاية مصالحها ليس في ليبيا فحسب، بل في الشرق الأوسط بأكمله، وبذلك ضمنت احتلالها جزءا من الأراضي الليبية إلى نهاية عام 1970م، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب في الانسحاب من ليبيا قبل نهاية مدة الاتفاقية، وعلى الرغم من قبولها التفاوض مع الحكومة الليبية إلا إنها كانت مصممة على الإبقاء على قاعدة ويلس حتى نهاية مدة الاتفاقية، لاسيما وإن قاعدة ويلس كانت لا تزال حتى وقت المفاوضات تعد المركز الرئيس للتدريب الجوي لقوات حلف شمال الأطلسي.

الخاتمة:

ومهما يكن من أمر فقد عززت الحكومة الأمريكية علاقاتها بليبيا، بعد التوقيع على اتفاقية 1954م، بعد أن قام بن حليم بدور خاص في عقد الاتفاقية، ومضى في سياسة التقارب مع شركائه الأمريكان، وفق رؤية التعاون والصداقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا، ولكي تأخذ الاتفاقية صيغتها الشرعية أحالها مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ، الذي صادق عليها بأغلبية 15 صوتا، وعارضها 3 أصوات، مع تغيب 6 عن الحضور، ومن المعلوم أن الملك صادق على الاتفاقية في اليوم الذي تمت فيه الموافقة عليها من البرلمان في 30 أكتوبر 1954م.

وهكذا أعطى بن حليم الفرصة للولايات المتحدة لرعاية مصالحها، ليس في ليبيا فحسب بل في الشرق الأوسط كله، كما كان الوضع الاقتصادي المتردي هو الذي سمح للولايات المتحدة بتعزيز مصالحها الاقتصادية في ليبيا، مقابل المعونات الاقتصادية اليسيرة التي كانت تقدمها الحكومة الأمريكية إلى ليبيا.

وهكذا كانت الاتفاقية الليبية الأمريكية بشأن قاعدة هويلس الجوية عام 1954م، مثالا بارزا على كيفية تأثير المصالح الدولية على سيادة الدولة الناشئة، ورغم أنها وفرت مساعدات اقتصادية لليبيا، إلا أنها واجهت انتقادات حادة من المعارضة الطرابلسية، التي يقودها مصطفى السراج، وعبدالرحمن القلهود ممثلي حزب المؤتمر الوطني، بسبب تأثيرها على السيادة الوطنية، إلا أن بن حليم نجح في ضمهما إلى وزارته حتى ينال رضاءهما، عند توقيع الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذا وقد نالت الاتفاقية ارتياحا لدى الرأي العام الليبي، خاصة لاعتقاد بعض الليبيين بأنها تمنع انفراد إنجلترا بليبيا.

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (4) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (4) No (2))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3453)
ISSN : 3740-2791

نتائج الدراسة:

- كان الهدف الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، إنشاء قاعدة متقدمة لمراقبة التحركات السوفييتية في البحر الأبيض المتوسط.
- رأت الحكومة الليبية في التعاون مع الولايات المتحدة، وسيلة لتعزيز الاستقرار السياسي والعسكري.
- عززت الاتفاقية تبعية ليبيا للولايات المتحدة، مما أثر على استقلال القرار الاقتصادي.
- ساهمت الاتفاقية في توفير دعم اقتصادي، وعسكري مهم لليبيا في فترة حرجة من تاريخها.
- قدمت الولايات المتحدة مساعدات مالية مباشرة للحكومة الليبية، ولكن تأثير هذه المساعدات على التنمية كان محدودا بسبب سوء الإدارة، والتحديات الداخلية.

قائمة المصادر والمراجع:

أ– الوثائق:

أولا: وثائق المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس:

أ– المملكة الليبية المتحدة، سكرتيرية مجلس الوزراء، محاضر اجتماعات مجلس الوزراء لحكومة مصطفى بن حليم

- اجتماع مجلس الوزراء فوق العادة بمقر رئاسة الوزراء في بنغازي بتاريخ 10/يونيو/1954م.
- جزء سري من الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء في مدينة بنغازي 15 أبريل 1954م عند الساعة الحادية عشر صباحا.
- جزء سري جدا من محاضر اجتماعات مجلس الوزراء المنعقد ببنغازي بتاريخ 6/26/ 1954م.
- محضر اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 1954/6/27م.

ب– شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق العربية، ملف رقم (155) الاتفاقيات بين حكومتي ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 1954/9/9م

ج– شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق العربية، المفاوضات الليبية الأمريكية، ملف رقم (38)

- وثيقة رقم (2) اتفاقية ليبية أمريكية بشأن القواعد والمساعدات الأمريكية إلى ليبيا ومقدارها وأنواعها بتاريخ 9/9/ 1954م.

ثانياً :وثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة والمنشورة على الرابط التالي:

- www.history.state.gov
- Foreign Relations Of the United States, 1952- 1954, Africa and south Asia, volume Xl, part 1
- Telegram the Consul at Benghazi (summers) to the Department of State, April 9, 195,
- Telegram the Consul at Benghazi (summers) to the Department of State, April 16 1954.
- Telegram the Consul at Benghazi (summers) to the Department of State, June 2, 1954.
- Foreign Relations Of the United States,1951,the near East And Africa, volume V

Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v4i2.3453)
ISSN : 3740-2791

●Draft Agreement prepared in the Department of state, October 19, 1954.

ثانيا: الكتب العربية:

● مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، (دار الثقافة- بيروت، 1966م)
● مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، الطبعة الأولى، (لندن- إنترناشونال بوكس- الهاني، 1992م)
● ظاهر محمد صكر الحسناوي، العلاقات الليبية الامريكية (رؤية استراتيجية)، الطبعة الأولى (بغداد، دار الشرق للطباعة والنشر،2012م)
● ظاهر محمد صكر الحسناوي، العهد الملكي وأزمة الحكم في ليبيا، أضواء على سياسة محمود احمد المنتصر تجاه القواعد الأجنبية الطبعة الأولى،(طرابلس، دار الرواد، 2021م)
● سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا تحليلها ونصوصها، الطبعة الأولى، (القاهرة، دار المعرفة، 1964م)
● كهلان كاظم القيسي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا 1949م – 1957م، الطبعة الأولى، (طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003م)

ثالثا: المراجع الأجنبية:

●Gretchen Heefner, "A slice of their Sovereignty" Negotiating the u.s Empire of Bases Wheelus Field Libya, Diplomatic History 41, no (January 2017)